التنمية ومكافحة الفقر فى محافظات وقرى الصعيد*
دور القطاع الخاص

أ.د. مختار خطاب**

(١) الفقر :

رغم أن الفقر والفقراء لفظان متداولان على كل لسان، ويمكن أن يكون معناهما تدركه "النفوس"، غير أن وضع تعريف علمى محدد لهما يكتنفه، مع ذلك، كثير من الصعوبة لتداخل العوامل الاقتصادية والإجتماعية والثقافية التى تؤثر على إشباع الحاجات الأساسية المادية وغير المادية للإنسان. ومع ذلك فهناك إتفاق على أن الفقر يمثل حالة من الحرمان المادى تتضمن إنخفاض إستهلاك الغذاء كماً وكيفاً، وتدنى الوضع الصحى والتعليمى والسكنى، هذا بالإضافة إلى الحرمان من السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى المرتبطة بتوفير حياة لائقة (فى الدول الغنية).

---

* محاضرة القيت فى الموسم الثقافى بمقر المجمع العلمى المصرى.

** وزير قطاع الأعمال الأسبق.

والفقر بذلك ليس صفه وإنما هو حالة يمر بها الفرد والأسرة تبعاً لمعايير محددة تتأثر بمستوى المعيشة السائدة فى المجتمع. إن الفقر هو وضع إنسانى قوامه الحرمان المستمر أو المزمن من الموارد والإمكانات التى تمكن الفرد والأسرة من الحصول على الإحتياجات الأساسية والتمتع بمستوى لائق من الحقوق المدنية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية. وقد حاول الإقتصاديون والإجتماعيون وضع تصنيفات للفقر بغرض قياسه، فميزوا بين"الفقر المطلق" وهو الفقر الذى لايتمكن فيه الفقير من إشباع حاجاته الأساسية (مأكل، ملبس، مسكن، تعليم، صحة)، "والفقر المدقع" أو "الفقر المزرى" وهو الفقر الذى لايمكّن صاحبه من الحصول على عدد معين من السعرات التى تمكنه من مواصلة حياته ونشاطه عند حدود معينه. وهناك أنواع أخرى من الفقر تصف أحوال بعض الفئات فى الدول المتقدمة والغنية مثل "فقر الرفاهية" الذى يمتد فى تعريفه إلى الحرمان من سلع الرفاهية الحديثة.

وفى الواقع المصرى يرى الخبراء المختصون أن الفقير هو من يقل دخله فى العام عن ٨٨٢٧ جنيهاً (خط الفقر عام ٢٠١٨) وبالطبع فإن الفقير فقراً مدقعاً يقل دخله كثيراً عن هذا الحد.

(٢) دور الجمعيات والمنظمات والمؤسسات غير الهادفة للربح (المجتمع المدنى) فى مكافحة الفقر :

تلعب المنظمات والجمعيات غير الحكومية غير الهادفة للربح كما تلعب الكثير من المؤسسات والهيئات الحكومية التابعة لوزارات الشؤون الاجتماعية والزراعية والأوقاف وبنك ناصر الإجتماعى وغيرها، وكذلك الشركات فى اطار المسؤولية الاجتماعية وأيضا "أهل الخير" من الأفراد من خلال الزكاه والصدقات دورا مهما فى مكافحة الفقر فى المناطق التى يسكنها فقراء فى جميع انحاء مصر وخصوصا فى مدن وقرى الصعيد.

وتقدم هذه الجهات مساعداتها للفقراء من خلال الدعم النقدى والعينى وكذلك من خلال خلق فرص عمل فى مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر فى القرى والأحياء التى يسكنها فقراء فى المدن، وغالبا ما تتجه هذه المساعدات والانشطة التشغيلية الصغيرة ومتناهية الصغر مباشرة إلى الأفراد والأسر المستهدفة من هذه البرامج. وفى عام ٢٠١٩، بلغ عدد الجمعيات الأهلية المسجلة فى مصر ٥٠٣٢٦ جمعية ،منها فى صعيد مصر (٩ محافظات) ١١١٨٨ جمعية. كما بلغ عدد المشرعات الصغيرة ومتناهية الصغر المسجلة فى مصر ٢٥١٠٨٥ مشروعا منها ١٤٦٥٢٣ مشروعا فى محافظات الصعيد بنسبة ٥٩% من إجمالى المشروعات طبقا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئه العامة والإحصاء (عام ٢٠١٨).

ولا ينكر أحد أن العديد من الجمعيات غير الهادفة للربح والكثير من الجمعيات والمؤسسات العامله فى المجال الأهلى الخيرى تهدف إلى تحويل الفقراء، خصوصا أولئك الذى يقعون فى براثن الفقر المدقع ،من متلقين للدعم والأحسان إلى "منتجين" صغار يكتسبون دخلا من عمل يصون كرامتهم وينقلهم من مرحلة الفقر المدقع الى حالة إقتصادية وإجتماعية أفضل، ويمتاز عمل هذه الجمعيات والمؤسسات بأنه موجه مباشرة للشخص الفقير أو الأسرة الفقيرة. أى أن عملها يستهدف مباشرة الفرد أو الأسرة.

إن من يطلع على نشاط وبرامج هذه الجمعيات والمؤسسات على أرض الواقع فى مصر، خصوصا فى صعيدها، ينبهر بحجم هذا النشاط وحجم الأموال التى يتم انفاقها فى مكافحة الفقر فى هذه المحافظات وخصوصا فى القرى الفقيرة، ويشعر بالأعجاب باصحاب القلوب الرحيمة والخيّرة التى تقوم بهذه الأنشطة الأنسانية العظيمة.

ورغم ذلك فان مؤشرات الفقر المنشورة عام ٢٠١٨ عن مصر تشير إلى ارتفاع نسبة الفقراء من ٢٧,٨% من سكان مصر عام ٢٠١٥/٢٠١٦ الى ٣٢,٥% بنهاية عام ٢٠١٧/٢٠١٨. وتدل هذه المؤشرات أن نسبة الفقراء فى محافظة أسيوط بلغت ٧٦.٦% وفى سوهاج ٥٩,٦% وفى الأقصر ٥٥,٣% وفى المنيا ٥٤% وفى قنا ٤١% من سكان هذه المحافظات، وتدل مؤشرات عام ٢٠١٧/٢٠١٨ أيضا أن نسبة الفقراء فى ٤٦ قرية من قرى محافظتى أسيوط وسوهاج بلغت ما بين ٨٠ –١٠٠% من سكان هذه القرى وأن نسبة الفقراء فى٢٣٦ قرية فى سوهاج قد بلغت ٨٧% من سكانها (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء).

والسؤال الذى يطرح نفسة الان بالحاح هو : هل أدت الجهود الضخمة التى تبذلها الجمعيات والمؤسسات التى لا تهدف إلى الربح ومعها البرامج الحكومية التى تستهدف دعم الفقراء وتحسين احوالهم من خلال البرامج والمساعدات النقديه والعينية "والتنمية المجتمعية" هل أدت كل هذه الجهود إلى تقليل معدلات الفقر فى مصر عموما وفى محافظات الصعيد وقراها الفقيرة خصوصا؟

إذا أغفلنا أثر قرارات الاصلاح الاقتصادى الاخيرة ،خصوصا قرار "تعويم" الجنيه المصرى نهاية عام ٢٠١٦، على الدخول الحقيقية لمختلف الفئات الاجتماعية للشعب المصرى خصوصا الفقراء واعتمدنا على نسبة الفقراء في مصر قبل "التعويم" (عام ٢٠١٥) التى كانت ٢٧,٨% من عدد السكان ونسبة الفقراء في محافظات وقرى صعيد مصر التى كانت تتراوح بين ٣٦,٥% الى ٦٤% من سكان هذه المحافظات (الجهاز المركزى للتعبئه العامة والاحصاء). فإن الاجابة على سؤالنا السابق ستكون بالقطع بالنفى. أى أن جهود كل من المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الهادفة للربح والأفراد والشركات من خلال برامج المسئولية الإجتماعية، على أهميتها البالغة فى مساعدة الفقراء وإعانتهم، لم تكف لمكافحة الفقر والقضاء عليه. لقد دلت دراسات كثيرة حدثية أن جهود مؤسسات الحكومة والجمعيات والمنظمات الأهلية غير الهادفة

للربح فى دعم وإعانة الفقراء تؤدى إلى نتائج غير متماثلة من وجهة نظر "النمو– عدالة توزيع الدخل – مكافحة الفقر". لقد وجد أن التوسع فى التعيينات فى الحكومة له تأثير سلبى على النمو، وله تأثير إيجابى محدود على كل من عدالة التوزيع ومكافحة الفقرعلى مستوى المجتمع ككل. كما وجد أن زيادة نشاط الجمعيات الأهلية فى دعم الفقراء يكاد يكون عديم الأثر على النمو وله بعض الأثار الايجابية على عدالة التوزيع ومكافحة الفقر المدقع، لكنه لا يحسم قضية العدالة ومكافحة الفقر على مستوى المجتمع بصورة شاملة ودائمة. قد نسلم بأن دور هذه الجمعيات الأهلية وبرامج الحكومة الموجهة لدعم ومساندة الفقراء لاغنى عنها فى كل الظروف والأحوال خصوصاً لإعانة من لا يستطيعون الكسب ،لذلك سنجد أنفسنا أمام ضرورة أن تتبنى الدولة سياسة تنمية إقتصادية وإجتماعية شاملة تهدف ،كما تهدف كل سياسة إقتصادية، الى تحقيق أعلى معدلات للنمو، مع مراعاة عدالة التوزيع أثناء النمو، والحرص على تحقيق إستقرار نقدى وتوازن مالى. إن هذه السياسة هى الوحيدة التي تحسم قضية زيادة الدخول وتحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع وتحارب الفقر ليذهب إلى غير رجعة حتى ولو تجادلنا حول إشكالية "التنمية – عدالة التوزيع".

ماهى سياسة التنمية الاقتصادية الشاملة المطلوبه ؟ ومن يقوم بها ؟

(٣) التنمية الإقتصادية الشاملة والنمو :

تختلف التنمية الشاملة عن النمو. فالتنمية الشاملة تعنى حدوث تغير مستمر ومتواصل فى البنيان الاقتصادى والاجتماعى يصاحبه بالضرورة نمو متواصل ومرتفع المعدلات فى الناتج المحلى وفى دخول الافراد وتتلاشى معه ظواهر الفقر المألوف فى الدول ذات الدخل المنخفض. وتحدث التنمية الاقتصادية الشاملة (النمو المرتفع مع العدالة فى توزيع الناتج) عادة نتيجة تنفيذ أستثمارات كثيفة لا تقل عادة عن ٣٠% من الناتج المحلى يصاحبها إستخدام كثيف لتكنولوجيا متقدمة تستخدم فى القطاع الصناعى على وجه الخصوص. وغالباً ما تكون التكنولوجيا المستخدمة منتجه

كلها او معظمها داخل الاقتصاد. يفترض أن تؤدى المعدلات المرتفعة للنمو الى القضاء التدريجى على ظواهر الفقر حتى وان ظلت ظاهرة ضعف عدالة التوزيع قائمة لبعض الزمن (كما يرى كيونتس).

وتختلف التنمية بالمعنى السابق عن النمو الإقتصادى الذى يحدث هو الأخر حين يتم ضح إستثمارات محلية أو أجنبية فى قطاعات النشاط الإقتصادى تؤدى الى نمو الناتج المحلى بمعدلات غالبا ماتكون متواضعة (أقل من ٥% فى الغالب) ولا تكفى هذه المعدلات للقضاء على الفقر. وتتسم ظاهرة النمو الإقتصادى غالبا بنمو فى حجم الاقتصاد دون حدوث تغيرات قوية ومتوصلة فى الهيكل الإقتصادى والإجتماعى للمجتمع. وإذا حدثت تحولات فى الهياكل والبنيات تكون بطيئه ومهددة بالتعثر. ودلت تجارب العديد من الدول أن معدلات الإستثمار، فى هذ الحالات تكون متواضعه (أقل من٢٠% من الناتج المحلى). ومن أهم السمات التى لوحظت على تجارب النمو، بهذا الوصف ،أن الاستثمارات المنفذة تعتمد على إستخدام ألات ومعدات (تكنولوجيا) مستوردة من الخارج على نطاق واسع وأحيانا كامل، وتستخدم لانتاج سلع موجهة غالبا للإستهلاك النهائى أى لإقامة صناعات تجميع تعتمد على مدخلات أغلبها مستوردة من الخارج.

(٤) نموذج (التصنيع – إنتاج التكنولوجيا – التنمية) :

ذكرنا أن التنمية الإقتصادية الشاملة تعنى تبنى سياسات إقتصادية تضمن أحداث تغييرات متواصلة فى الهيكل والبنيان الإقتصادى والإجتماعى من خلال توجيه إستثمارات كثيفة فى قطاعات الإقتصاد الوطنى، مع التركيز على الإستثمار فى القطاع الصناعى على وجه الخصوص. وتتم هذه العملية من خلال إنتهاج سياسه "التصنيع" المعتمد على "إنتاج التكنولوجيا" وهو ما يقود تدريجيا إلى حدوث "التنمية".

وتؤدى هذه السياسة، إلى النمو المرتفع وبالتالى إلى مكافحة الفقر والقضاء عليه. ويختلف هذا المثلث (تصنيع – إنتاج تكنولوجيا – تنمية) عن المثلّث المقابل وهو (صناعة – إستهلاك تكنولوجيا – نمو) الذى يفضى إلى نمو بمعدلات متواضعة ولايضمن تشغيلا كاملا لعناصر الإنتاج، وخصوصا عنصر العمل، وبالتالى ينتج نمواً متواضعاً وفقراً متزايداً.

(٥) التصنيع :

يعرف التصنيع بأنه ليس مجرد إنشاء مصانع تنتج سلعا يستهلكها أفراد المجتمع ومؤسساته، وأنما هو إنشاء نظام متكامل من الآلات والمعدات L' etablissement d'un systeme coherent des machines فى المجتمع بحيث يتيح هذا النظام أن تتبادل الصناعات والقطاعات الهامة فى الإقتصاد الخامات والمنتجات الوسيطة والنهائية بين بعضها البعض. وعلى ذلك تنمو هذه القطاعات والصناعات، لأن كلاً منها تتشابك مكونة سوقا متنامية ورائجة للأخرى. وتزيد قدرة هذه القطاعات على التراكم العلمى والمعرفى والتكنولوجى والمالى، وينمو الإستثمار بصورة تكاد تكون تلقائية وذاتية وترتفع القدرة على الإستهلاك والتصدير، ويصل المجتمع إلى مستوى قريب من التوظف الكامل وتقل معدلات البطالة وترتفع الدخول وتختفى تدريجياً ظواهر "البؤس" والفقر، وتصبح التنمية ذاتية ومستدامة.

ولكى تنجح سياسة التصنيع لابد أن تتجه الإستثمارات إلى إنتاج مكونات وأجزاء السلع الرأسماليه والإستهلاكية المعمرة وغير المعمرة، وأن توجه نسبه كبيرة من الإستثمارات إلى الصناعات الميكانيكية والكهربائيه والكيماوية والمعدنية والإلكترونية والذكاء الاصطناعى وتطبيقاته، لأن هذه الصناعات ذات أثار تصنيعية قوية لما تخلقه من تشابكات ديناميكية خلفها وأمامها.

ويصاحب التصنيع عادة تحديث الزراعة من خلال إنتاج وإستخدام الآلات الزراعيه والكيماويات (مبيدات ومخصبات) والبذور وإستنباط للسلالات عالية الإنتاجية مما يقود إلى زيادة إنتاجية وحدات كل من المياه والارض والعمل بالقطاع الزراعى.

(٦) إنتاج التكنولوجيا :

يؤدى انتهاج سياسة التصنيع بالمعنى الموضح فى الفقرة السابقه إلى التقدم التدريجى فى إنتاج التكنولوجيا داخل للأقتصاد الوطنى. والتكنولوجيا الحديثة تتلازم مع إنتاج مكونات وأجزاء السلع، أما إنتاج السلع النهائية فلا يتطلب، فى الغالب الأعم، إستخدام تكنولوجيا حديثة عميقه أو على نطاق واسع. فمصانع إنتاج السلع النهائية هى مصانع تجميع لمكونات مشتراه من خارج هذه المصانع وكثيراً تكون من خارج البلاد، وهذه المكونات هى التى تتضمن محتوى تكنولوجى. أن إنتهاج سياسة إنتاج التكنولوجيا لن يتحقق من تلقاء نفسه انما يتطلب إنشاء بنية أساسية تتضمن تأسيس نظام تعليم على مستوى عالى من الجودة ،وانشاء مؤسسات قوية للتصميم والابتكار والبحث العلمى ومراكز للمعايرة والقياس والجودة وتسجيل براءات الاختراع وغيرها من مكونات البنية الاساسية للتصنيع والتكنولوجيا، هذا بجانب توفير البنية التحتية والمرافق بطبيعة الحال.

يقود تأسيس الضلع الأول (التصنيع) "لمثلث النجاح" إلى نشأة الضلع الثانى (إنتاج التكنولوجيا)، ويقود الضلعان الاول والثانى إلى تحقيق الضلع الثالث وهو التنمية الشاملة المستدامة ليكتمل مثلث أو نموذج تحقيق النجاح، حيث ترتفع معدلات الإستثمار، ويبدأ الإقتصاد فى جذب رؤوس الاموال المحلية والأجنبية (F D I) وترتفع معدلات النمو غالباً لأعلى من ٦% وقد تصل الى أكثر من ٩ و١٠ % سنويا، وغالبا ما تستمر لفترات طويلة تعمل خلالها عناصر الإنتاج بكامل طاقتها أو تكاد، وتنخفض معدلات البطالة لأدنى ما يمكن وتزيد دخول الأفراد بنسب متفاوتة،

ويتلاشى الفقر المطلق والمدقع ويرتفع خط الفقر لأعلى من مستوياتة قبل التنمية، وتنتج عملية التنمية معدلات نمو مرتفعه تنعكس على دخول أفراد المجتمع وتختفى ظاهرة إعادة إنتاج الفقراء فى المجتمع بشكل عام.

(٧) نموذج "الصناعة – إستهلاك التكنولوجيا – النمو" (اعادة إنتاج الفقراء) :

تصنف دول العالم من منظور إقتصادى، من بين تصنيفات عديدة، إلى دول صناعية متقدمة قديمة، ودول صناعية جديدة ،وتبقى البقية الباقية من الدول ذات مستوى صناعى ضعيف بشكل عام. ومن يتابع التطور الإقتصادى للدول المنتمية لكل مجموعة سيجد أن دول المجموعتين الأولتين (الصناعية القديمة والصناعية الجديدة) قد نجحت فى الوصول إلى مستوى عال من النمو والتقدم والنجاح فى مكافحة الفقر بفضل إنتهاجها جميعا النموذج الذى عرضاه تحت مسمى نوذج أو مثلث (التصنيع – إنتاج التكنولوجيا – التنمية). وأن بقية الدول ذات المستوى الصناعى المنخفض وبالتالى الدخل المنخفض واعادة إنتاج الفقراء، تنتهج سياسات تقوم على الإستثمار فى شراء مصانع مستوردة من الخارج، وغالبا بعقود تسليم مفتاح ،لتنتج منتجات نهائية. أى أنها صناعات تقوم بتجميع أجزاء ومكونات مستوردة هى الآخرى. وبذلك لا يتاح لها إنتاج التكنولوجيا أو المشاركة فى إنتاجها، فهى بذلك تكتفى بأستهلاك التكنولوجيا، أى تشغيلها وصيانتها على أحسن الأحوال. وينتج عن أنتهاج هذا النموذج تحقيق معدلات نمو منخفضه وقيم مضافة هزلة وهو ما يؤدى إلى ضعف القدرة على الوصول لمستويات من التوظف تكفى لتشغيل معظم قوة العمل، يقود ذلك إلى إنخفاض الدخول وبالتالى زيادة الفقر وأعادة إنتاجه، وضعف مستوى المدخرات المحلية وأنخفاض مستوى الأستثمارات وتقترب الأحوال الإقتصادية والأجتماعية من الحالة التى وصفها فى بدايات القرن العشرين الإقتصادى الشهير شمبيتر "دائرة الفقر المفرغة".

لذلك فلا سبيل للحاق بركب الدول الصناعية إلا بالعودة إلى انتهاج نموذج "التصنيع – إنتاج التكنولوجيا – التنمية" بما يتطلبه من إتخاذ سياسات فرعية فى التعليم، التدريب، البحث والتطوير، مراكز التصميم والقياس والجودة والمعايرة ..... الخ. وتطوير الجهاز الادارى للدولة ليصبح راعيا للإستثمار والمستثمرين وليس معاديا شرسا لهما! كما يتطلب الأمر منح حوافز سخيه لجذب الإستثمار الأجنبى المباشر حتى يضع رأس المال العالمى (الشركات متعدية الجنسيات) مصر على خريطة سلاسل القيمة العالمية لإنتاج أجزاء ومكونات السلع الصناعية.

(٨) من يقوم بتنفيذ سياسة "التصنيع – إنتاج التكنولوجا – التنمية" المؤدية إلى النمو المرتفع ومكافحة الفقر؟

إنتهينا إلى أن النمو مرتفع المعدلات وما يصاحبه من زيادة كبيرة ومتواصلة فى الدخول لن يتحقق إلا من خلال إنتهاج نموذج التنمية الشاملة التى تحدث من خلال التصنيع وإنتاج التكنولوجيا. ولن تجدى المقاربات المتجهة مباشرة لإعانة ودعم وحتى تشغيل الفرد الفقير أو الأسرة الفقيرة فى القضاء على مشكلات الفقر لا فى صعيد مصر ولا فى بقية المحافظات والقرى. إن الأمر متعلق بالسياسات الإقتصادية العامة للدولة، وبتبنى النموذج الذى عرضناه والذى طبقته كل الدول الصناعية القديمة والجديدة على حد سواء. والسؤال الأن هو : كيف يتم تبنى هذا النموذج وتطبيقه ،ومن الذى يقود عملية التصنيع وإنتاج التكنولوجيا؟

ينقلنا هذا السؤال إلى دور الدولة ودور القطاع الخاص.

عرف العالم على مدى المائة عام الأخيرة (١٩٢٠–٢٠٢٠) نظامين إقتصاديين رئيسيين إنتهجا نموذج (التصنيع – إنتاج التكنولوجيا – التنمية) الذى نشير إليه: نظام إقتصاد السوق حيث لا تتدخل الدولة، بشكل عام، فى الشاط الاقتصادى وتتركه

للأفراد والمؤسسات الخاصة وتلعب دور الحارس والمراقب والمحفز من خلال أدواتها القانونية والمالية والنقدية، ونظام التخطيط المركزى الذى تقوم فيه الدولة بالإنتاج من خلال ملكيتها للمشروعات وتقوم هى بالإستثمار وتهيمن على معظم أوجة النشاط الاقتصادى وأيضا توزيع الدخل.

وقد طبقت مصر نظاماً إقتصادياً قريباً من التخطيط المركزى والدولة المنتجه فى أواخر الخمسنيات وطيلة السيتنات من القرن الماضى ،ثم عدلت عن هذه السياسة تدريجيا أبتدءاً من عام ١٩٧٤. ولم يعد مطروحا، على الأقل فى المدى المنظور، ان تعود الدولة إلى نموذج التخطيط المركزى (الدولة المنتجة) لذلك فالقطاع الخاص هو المنوط به قيادة الإقتصاد لتنفيذ نموذج "التصنيع – إنتاج التكنولوجيا – التنمية".

كان من نتائج إنتهاج نموذج "الصناعة – إستهلاك التكنولوجيا – النمو" أن حقق الإقتصاد المصرى معدلات منخفضة (متوسط يقل عن ٤%) طيلة أكثر من ٤٥ عاماً. وفى التطبيق على أرض الواقع تحيزت الإستثمارات الحكومية إلى محافظات الشمال بوجه عام على حساب محافظات الجنوب وتوجهت إستثمارات القطاع الخاص خلف الإستثمارات العامة. فنشأ تناقض بين النمو وعدالة التوزيع وتركز الفقر فى بعض المناطق. وأدت معدلات النمو الإقتصادى المنخفضة إلى ضعف موارد الدولة، مثلما ضعفت دخول الأفراد، ولم تتمكن الدولة من توجيه الموارد الكافية للإستثمار فى البنية الأساسية والتنمية ولا فى البحث والتطوير ولا فى تحديث الزراعة وإنصرفت معظم الإستثمارات الخاصة الجديدة (على القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١) إلى القطاع العقارى الذى وجه إليه ٣٠,٢%، ونالت الصناعة ١٣% فقط من الإستثمارات، وحظيت الخدمات بنسبة ٥١% من إجمالى إستثمارات عام ٢٠١٨. لذلك فإن إنتهاج نموذج التنمية الذى ندعو إليه "التصنيع – إنتاج التكنولوجيا – التنمية" سيواجه فى بداية تطبيقه تحديات وإشكاليات كثيرة ناتجة عن تطبيق نموذج "الصناعة – إستهلاك التكنولوجيا – النمو" لمدة طويلة. ونناقش أهم هذه الإشكاليات.

(٩) الإشكالية الأولى: التوطن الجغرافى للإستثمارات (التنمية المحلية وأقطاب التنمية pole de developpement) :

تتوطن الإستثمارات الخاصة خصوصاً الإستثمارات فى قطاع الصناعة جغرافياً عندما تتوافر مجموعة من المقومات، أهمها توافر المرافق والبنية الأساسية المادية وغير المادية : التعليم العام والفنى والتدريب المهنى وبنية البحث العلمى والصحة وكلها تنشئها الدولة فى المنطقة الجغرافية التى يراد أن تتجه اليها الاستثمارات الخاصة. أى أن الاستثمارات الحكومية لابد أن تسبق الاستثمارات الخاصة للمنطقة الجغرافية المرغوب تنميتها. لذلك يلزم تصميم خريطة جغرافية واضحة للمناطق المرغوب التركيز عليها فى المراحل الأولى لمعالجة الاختلالات الحالية وتوجيه الإستثمارات الحكومية فى المرافق والبنية الأساسية لمختلف الأنشطة المبتغاه، صناعية أو زراعية أو خدمية، لتتهيأ لإستقبال الإستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية.

ولكى يتم الإستفادة من قوة نموذج التنمية المقترح فى تحقيق نمو مرتفع ومتواصل يؤدى إلى معالجة المشكلات الحالية للفقر فى محافظات ومدن وقرى الصعيد نقترح أن تتجة الدولة لتنفيذ برنامج إستثمارات حكومية مكثفة فى البنية الاساسية اللازمة لتوطين الصناعة يهدف، فى مراحله الأولى، إلى تجهيز ٢٠٠ منطقه صناعية فى جميع عواصم المراكز بجميع محافظات الصعيد من الجيزة حتى اسوان (وعددها ٧٣ مدينة) ويقترح أن تتخصص معظم هذه المناطق فى صناعات تحويلية خفيفة تنتج منتجات نهائية تلبى الإحتياجات الأساسية للسكان، وكذلك تنتج مناطق صناعية أخرى مكونات صناعية للمصانع التى نقترح إقامتها فى مدن صناعية كبرى تقوم الحكومة بإنشائها وبتهيئة مرافقها بواقع مدينة صناعية كبيرة فى عاصمة كل محافظة (وعددها ٩ محافظات). واذا أمكن تنفيذ هذا البرنامج خلال خمس سنوات تقوم فيها الحكومة بتقديم برنامج حوافز سخية للمستثمرين للتوجه

باستثماراتهم لهذه المناطق : كمنح الأراضى الصناعيه مجاناً، ومنح تخفيضات كبيرة فى أثمان الغاز الطبيعى والكهرباء والمياه، وإقرار إعفاءات ضريبية وجمركية كبيرة على الواردات من الالات وبعض المكونات بعد استيفاء نسبة تصنيع محلية تطبق بتدرج واقعى. نعتقد أن تنفيذ هذا البرنامج سيخلق فرص عمل وفيرة لسكان هذه المناطق المهمشة. ولن يهاجروا للعمل خارج قراهم ومدنهم فى صعيد مصر.

(١٠) الإشكالية الثانية : ضعف القوة الشرائية فى "المناطق الفقيرة – تعظيم الربح":

يسعى المستثمر الخاص، أياً كان حجم أعماله، إلى تحقيق الربح وتعظيمه. ويجنى أرباحه من التوجه إلى أسواق ذات قوة شرائية عالية تضمن له تصريف كل ما ينتجة باسعار تحقق له معدلات الارباح التى يهدف اليها أو يتوقعها. ويعتبر انخفاض دخول معظم مواطنى محافظات الصعيد خصوصاً فى المراكز والقرى أحد الاسباب الهامة التى تجعل المستثمرين يعزفون عن التوجه باستثماراتهم لهذه المناطق خصوصا أولئك أصحاب الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة الذين ينتجون غالباً للمستهلك المحلى.

غير أن نظم الحوافز السخية التى يجب أن توفرها الدولة للمستثمرين المطلوب جذبهم لهذه المناطق البعيدة والفقيرة يمكن أن تساهم بفعالية فى تعويض هؤلاء المستثمرين نتيجة انخفاض تكلفة الانتاج بالنسبة لهم مما يجعلهم يقبلون على الاستثمار فى هذه المناطق. ومع بدء نمو الاستثمارات والتشغيل سوف يعمل قانون "ساى" say عمله، أى سيؤدى الانفاق على الانتاج الجديد (العرض) الى خلق دخول نقدية للعمالة المباشرة فى الانتاج والعمالة غير المباشرة فينشأ طلب متزايد يشعل عملية التنمية ويضفى عليها صفه الاستدامة ويسهم بفاعلية فى علاج الفقر فى المناطق الاكثر فقرا.

وسوف يستفيد المستثمرون فى البداية من العمالة الكثيفة منخفضة الأجور فى تحقيق معدلات عالية من الارباح وتحقيق تراكم راسمالى سريع يدعم عملية التنمية ويضمن استمرارها. ويلاحظ أن التنمية القوية التى حدثت فى الصين تمت بالاعتماد على زحف عشرات الملايين من قوة العمل الرخيصة من القرى بعد السماح للقرويين إبتداء من عام ١٩٧٨ بالسّكن فى المدن، وهذا العامل ،مع عوامل أخرى، كان الأهم فى جذب الاستثمارات الاجنبية والمحلية على نطاق واسع للإستثمار فى المناطق الصناعية الجديدة فى جنوب شرق الصين.

(١١) الأشكاليه الثالثة : التنمية – عدالة التوزيع – الفقر :

لابد أن نعترف أن إنتهاج مصر نموذج "الصناعة – أستهلاك التكنولوجيا – النمو" منذ عام ١٩٧٤ لم يؤد إلى تحقيق معدلات نمو تجعل متوسط دخل الفرد فى مصر (٢٥٤٩ دولار) يصل إلى ربع المتوسط العالمى (١١٣١٢ دولار فى السنة). كما لابد أن نعترف أن التحيز فى توزيع الإستثمارات العامة فى الخدمات والبنية الأساسية (سكان الصعيد ٣٨% من سكان مصر يحظون بنسبة ٢٤% فى المتوسط من الإستثمارات العامة فى مصر) اللازمة لتوطن الاستثمارات الخاصة لم يراع التوازن الجغرافى العادل لجميع المناطق الجغرافيه فى مصر، أى أن التنمية أخذت طابعا مركزيا أو شبه مركزى وأهملت لحد ما البعد المحلى. ولهذا السبب نشأت مشكلة الفقر فى المناطق البعيدة عن مناطق شمال البلاد وتركزت فى الكثير من محافظات وقرى الصعيد، مما دفع مواطنى هذه المحافظات والقرى إلى الهجرة الداخلية الدائمة فى إتجاه محافظات القاهرة والدلتا والقنال.

إن إنتهاج نموذج "الصناعة – أستهلاك التكنولوجيا – النمو" فى مصر إبتداء من عام ١٩٧٤ وأسلوب تخصيص الموارد المتحيز جغرافياً ساهما معاً فى ضعف النمو وفى إنخفاض متوسط دخل الفرد فى مصر وإنتشار الفقر والفقر المدقع فى بعض المحافظات والقرى.

من هنا ندعو إلى تبنى النموذج الذى طبقته الدول الصناعية القديمة والجديدة والذى كانت تطبقه مصر من الفترة ١٩٥٩–١٩٦٧ لأنه هو القادر على تحقيق الهدف الأول وهو تحقيق معدلات نمو عالية ومستدامة. أما فيما يتعلق بعدالة توزيع ناتج التنمية فطبقاً لمشاهدات الإقتصاديين فإنها لن تحدث بسرعة، إنها ستتحقق بعد فترة لن تطول كثيرا، لأن استمرار التنمية وزيادة الطلب على القوى العاملة فى الأنشطة المباشرة وغير المباشرة المرتبطه بالإستثمار الرئيسى، سيؤدى إلى إرتفاع مستويات الأجور والعوائد التى يحصل عليها مقدمو هذه الخدمات مما يحسّن من دخول أفراد المجتمع فى هذه المناطق الفقيرة، لذلك نوصى بتوجيه الإستثمارات الحكومية فى الخدمات والبنية الأساسية بكثافة فى هذه المحافظات حتى تتجه الإستثمارات الخاصة بقوة إليها. وسيؤدى ذلك تلقائيا إلى زيادة الدخول ومحاصرة الفقر والقضاء عليه بأستمرار.

(١٢) الإشكاليه الرابعة : البيروقراطية الحكومية ومعوقات الإستثمار :

مضى على تحول مصر لإقتصاد السوق ما يقرب من خمسين عاماً (١٩٧٤–٢٠٢٠). ومع ذلك لا يزال الكثير من المصريين لا يثقون كثيراً فى القطاع الخاص خصوصاً فى كبار المستثمرين المحليين والأجانب. فلا تزال النخبة وأجهزة توجيه الرأى العام، تنظر مثلاً، إلى عملية تحويل الشركات الحكومية الخاسرة "والخربة" إلى القطاع الخاص، التى تمت فى نهاية القرن الماضى وأوائل القرن الحالى، على أنها جريمة إرتكبت بحق المجتمع رغم أن أغلبية الشركات العامة ما تزال مملوكة للدولة وزاد تعثرها وأصبحت عبئاً متزايداً يثقل كاهل الإقتصاد المصرى ولا يطرح أحد حلاً رشيداً للمعضلة. هذه هى الثقافه التى لا تزال سائدة. ونسمع منذ مطلع التسعينات من القرن الماضى عن ضرورة إصدار قانون موحد للإستثمار وتذليل العقبات أمام المستثمرين، وحتى الأن فقد صدر قانون الإستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ولا نزال نطالب بضرورة تذليل العقبات التى تواجه المستثمرين! وإذا لم ننجح فى تذليل العقبات

والقضاء على البيروقراطية التى يتسم بها عمل الجهاز الإدارى للدولة فلن يجدى تبنى نموذج "التصنيع – إنتاج التكنولوجيا – التنمية" ولا أى نموذج إقتصادى أخر!

فما هى أهم العقبات أمام الإستثمار فى مصر ؟

١- أولى العقبات وأخطرها يتمثل فى التعقيدات البيروقراطية التى تواجه المستثمر أثناء التعامل مع الأجهزة الحكومية التى يلزم الحصول منها على موافقات على مشروعه وأهمها : هيئة الإستثمار، وهيئة التنمية الصناعية، وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وأجهزة الرقابة الصناعية، والبيئة، والدفاع المدنى، والتأمينات الإجتماعية وغيرها. وقد تم تبنى فكرة الشباك الواحد منذ عام ١٩٩٤ على أساس أن يتعامل المستثمر مع جهة واحدة. إلا أنه فى التطبيق العملى لا يزال المستثمر يدور حول جميع هذه الأجهزة ولا يحصل على التراخيص اللازمة إلا بشق الأنفس وبتكلفة عالية ووقت طويل غير مبرر. ولكى يفلت من هذه التعقيدات غالباً ما يضطر إلى دفع أموال لا يحصل مقابلها على إيصال من خزانة الجهة المتعامل معها!

٢- إرتفاع أسعار الأراضى الصناعية وكثرة الجهات صاحبة الولاية عليها، وإتجار الوسطاء فى الأراضى الصناعية فى كثير من الحالات مما يجعل إرتفاع أسعار الحصول عليها سبباً فى عزوف المستثمرين عن الإستثمار.

٣- البطء الشديد من إستكمال مد المناطق الصناعية بالمرافق والبنية الأساسية اللازمة للصناعة.

٤- إرتفاع أثمان الغاز الطبيعى والكهرباء عن الأسعار العالمية. ففى الوقت الذى يبلغ فيه السعر العالمى للمليون وحدة حرارية من الغاز الطبيعى الآن ٢,٣ دولار فإن سعرتوريده للصناعة المصرية يتراوح بين ٥,٠–٥,٥٠ دولار. وهذه الأسعار تجعل المستثمرين فى مصر في وضع غير تنافسي مع المستثمرين فى الدول الأخرى. هذا فضلاً عن إرتفاع تكلفة توصيل هذه المرافق (المقايسات!).

٥- تعقيد نظم الضرائب والجمارك ،خصوصاً نظم فض المنازعات وطول إجراءاتها وإفتراض كثير من العاملين فى هذه الأجهزة فى كثير من الحالات أن المتعامل معها سيّء النية ومتهرب أو يسعى! ناهيك عن عدم إستقرارهذه الأنظمة وكثرة تغيرها مما يربك المستثمرين.

٦- صعوبة الحصول على التمويل وإرتفاع تكاليفه عن التكاليف الذى يتحملها المستثمرون المنافسون الذين يستثمرون فى الأسواق الأخرى القريبة والبعيدة!

٧- عدم إحترام التعاقدات الحكومية مما يثير ذعر المستثمرين ويجعلهم يعزفون عن الإستثمار فى مصر. ولعل أبرز الأمثلة على ذلك هو تراجع الحكومة عن عقود بيع الشركات العامة للمستثمرين بالقطاع الخاص، وهو ما يزعزع ثقة المستثمرين فى مناخ الإستثمار فى مصر

٨- بطء التقاضى وطول الإجراءات، ولم تحقق لجان فض المنازعات مع المستثمرين ما يطمئن المستثمرين بشكل واضح.

(١٣) الإشكالية الخامسة : معوقات التنمية الزراعية :

دلت تجارب الدول الصناعية القديمة والجديدة أن "التصنيع – إنتاج التكنولوجيا – التنمية" يقود فى معظم الحالات الى تنمية قوية ومتواصلة للقطاع الزراعى. فالتصنيع وما يرافقة من نهضة علمية وبحثية وتكنولوجية سيمتد أثره إلى الزراعة، لأنها، بحكم النموذج المقترح، ستكون مجالا للتشابك مع قطاعات الاقتصاد القومى خصوصاً القطاع الصناعى الذى سيقدم لها الألات والكيماويات ويحصل منها على خامات التصنيع الزراعى وغذاء السكان. وسينعكس ذلك إيجابيا على الانتاجية وعلى ربحية النشاط الزراعى. وسوف تؤدى التنمية المتزايدة والمستمرة إلى زيادة ونمو دخول سكان المدن والقرى بإستمرار مما يزيد من الطلب على الغذاء ويساهم فى استدامة التنمية الزراعية.

غير أن الزراعة المصريه، وهى قائمة على ملكية القطاع الخاص، تواجه عقبات وتحديات تعوق إمتداد آثار التصنيع وإنتاج التكنولوجيا على تنميتها بهذه التلقائية التى توحى بها الفقرة السابقة. والعقبات التى تواجهها الزراعة المصرية وهى تلتمس طريقها للتنمية عديدة : منها إنتشار الأمية فى أوساط العمالة الزراعيه (نحو ٣٩%)، ومحدودية المساحة الزراعية الكلية (٩,١٣٣ مليون فدان أرضى)، ومحدودية الكميات الكليه المتاحة من المياه (٥٥,٥ مليار متر مكعب) وهى كمية مهددة بمخاطر الانخفاض مستقبلا (سد النهضة ومشروعات السدود فى دول منابع حوض النيل)، وعدم كفاءة التركيب المحصولى (تخصص الفلاح المصرى فى المحاصيل الحقلية قليلة الثمن وبالتالى ضعيفة القيمة المضافة) وسيادة نظام الرى بالغمر وإستهلاك نحو ٤١ مليار م^{٣} سنوياً فى الزراعة، انخفاض مستوى إستخدام الميكنة. ومعظم المشكلات التى تعانى منها الزراعة المصرية ناتجه فى نهاية المطاف، عن ضعف القدره على استخدام التكنولوجيا الحديثة على نطاق واسع. إن الفرق بين إنتاجية وحدة الأرض فى الزراعة المصرية الان وانتاجيتها منذ مائة عام "يعادل" الفرق بين القدر من التكنولوجيا المستخدمة الأن والقدر الذى كان مستخدما منها منذ قرن مضى.

(١/١٣) تفتت الحيازات يعتبر أكبر معوقات إدخال التكنولوجيا على نطاق واسع فى الزراعة المصرية :

يعوق إدخال التكنولوجيا على نطاق واسع فى الزراعة المصرية عوامل عديدة، لكن أهمها على الاطلاق هو تفتت الحيازات الزراعية. وهذا التفتت هو فى الواقع عمليه مستمرة تحدث لأسباب عديدة أهمها نظام الميراث الذى يعتبر من قواعد النظام العام فى المجتمع المصرى. تشير بيانات التعداد الزراعى أن عدد الحيازات الاجمالية فى مصر ٤٥٦٠٠٠٠ حيازة بإجمالى مساحة أرضية قدرها نحو ٩,١ مليون فدان. من هذه الحيازات ٢,١٤٤ مليون حيازة، تمثل ٤٣% من إجمالى الحيازات تبلغ مساحتها ٩٢٤ الف فدان تعادل نحو ١٠% من المساحة الكليه بمتوسط ١٠,٣ قيراط (أقل من نصف فدان) للحيازة الواحدة، و١,٦ مليون حيازة تمثل ٣٥% من

اجمالى الحيازات بمساحة قدرها ٢,٤٤٩ مليون فدان تعادل ٢٧% من المساحة الارضية الكلية، وبمتوسط قدره واحد فدان و١٢ قيراط للحيازة. وأن ٦١% من جملة الأراضى الزراعية (٥,٥ مليون فدان) تتوزع على ٤,٢٤٣ مليون حيازة بمتوسط ١ فدان و٨ قيراط تقريبا للحيازة. وهذا التفتت يعوق إستخدام نظم الرى الحديثة التى تؤدى إلى تخفيض إستهلاك القطاع الزراعى لمياه الرى. كما يعوق إستخدام الميكنة فى البذر والجنى والحصاد وكذلك يعوق إستخدام البذور والأصناف والسلالات عالية التكلفة وعالية الإنتاجية، ويعوق التوسع فى الزراعة المغطاه وغيرها من التطبيقات الحديثة التى تؤدى إلى تطوير الزراعة المصرية وزيادة إنتاجية وحدة المساحة فيها.

(٢/١٣) الحلول المقترحة لحل مشكلة تفتت الحيازات وبالتالى لحل مشكلة إدخال التكنولوجيا الحديثة فى الزراعة المصرية:

(١/٢/١٣) الزراعة التعاقدية :

الزراعة التعاقدية هى صيغة يقوم بموجبها طرف (مشترى) بالتعاقد مع بعض أصحاب الأراضى أو الحيازات الزراعية بزراعة محصول معين لحسابه. وينظم العقد شروط توريد هذا المحصول وأسعاره. وإستخدام هذه الصيغة ليس جديداً على الزراعة المصرية، فقد إستخدمته شركة السكر والتقطير المصرية مع زراع القصب منذ عشرات السنين، وإستمرت نفس الشركة (شركة السكر والصناعات التكاملية حالياً) فى التعاقد مع زراع القصب بصعيد مصر حتى الأن. كما تطبقه حالياً جميع شركات إنتاج السكر المنتج من البنجر، حيث تتعاقد كل شركة مع عشرات الألاف من صغار المزارعين فى جميع قرى الوجه البحرى وحتى محافظة المنيا. ويبلغ عدد المتعاقدين مع شركة النوبارية لصناعة وتكرير السكر فى موسم ٢٠٢٠/٢٠١٩ نحو ٢٤ ألف مزارع يزرعون نحو ٦٠ ألف فدان من بنجر السكر لتزويد مصانع الشركة بالنوبارية بالمادة الخام لصناعة السكر. كما يقوم كثير من مصدرى الخضر والفاكهة بالتعاقد مع المزارعين لتأمين إحتياجاتهم من منتجات الخضر والفاكهة للتصدير.

وتقدم هذه الصيغة فرصة ثمينة لإدخال التكنولوجيا الحديثة خصوصاً البذور عالية الإنتاجية وأساليب الزراعة الحديثة فى الرى والتسميد ومكافحة الأفات، حيث يقوم " الطرف المشترى" فى العلاقة التعاقدية بتقديم هذه التكنولوجيا للمزارعين نظراً لقدرته المالية والفنية. وبالطبع فإن إستخدام هذه الصيغة يؤدى إلى إرتفاع إنتاجية الفدان بما يغطى التكلفة التى ينفقها (المشترى) وبما يحقق للمزارع دخلاً مجزياً من وحدة الأرض التى يزرعها. ولإن كانت شركات إنتاج السكر لم تقم حتى الأن بإستغلال هذه الصيغة لإدخال تكنولوجيا متقدمة على نطاق واسع، فإننا ندعو إلى التوسع فى إستخدام هذه الصيغة فى الزراعة وإستغلالها فى إدخال التكنولوجيا الحديثة على نطاق واسع فى الزراعة المصرية. ويمكن أن يتم ذلك بقيام الأطراف (المشترين) المتعاقدين بتأسيس شركات للتكنولوجيا والبحوث والتطور فى المجال الزراعى وإستخدام مرشدين زراعيين لنقل نتائج أبحاث شركائهم إلى المزارعين.

(٢/٢/١٣) التجميع الزراعى :

تعوق زراعة المساحات الصغيرة إدخال تكنولوجيات حديثة فى الزراعة المصرية. فلا يستطيع المزارع الصغير أن يدخل أساليب الرى الحديثة (الرش، التنقيط وغيرهما) لأنه لا يستطيع مالياً إستخدام قوى محركة تستخدم مصادر طاقة حديثة لضخ المياه فى شبكة رى حديثة كما لا يستطيع تمويل ميكنة على نطاق واسع ولا حتى شراء بذور وكيماويات تحقق إنتاجيات عالية.

وقد حاولت مصر فى عام ١٩٦٤/١٩٦٣ تطبيق نموذج التجميع الزراعى فى محافظتى كفر الشيخ وبنى سويف للإستفادة من مزايا خلق مساحات كبيرة مجمعة فى القرية المصرية بهدف تهيئة الظروف الملائمة لميكنة وتحديث الزراعة. غير أن هذه التجربة لم يكتب لها النجاح لأسباب متعددة، أهمها إعتمادها على الإدارة الحكومية، ولأنها كانت تقوم على تجميع مساحات أرضية ضخمة لكل وحدة مجمعة.

غير أنه فى العامين الأخيرين قام الجهاز التنفيذى لمشروعات التنمية الشاملة بوزارة الزراعة بتجربة ناجحة لتجميع مساحات قدرها ٦ أفدنة حققت نتائج طيبة فى تذليل عقبات إدخال قدر من التكنولوجيا الحديثة فى مساحات كانت أكثر تفتتاً فى محافظة قنا ونعتقد أنه يمكن تبنى نموذج التجميع الزراعى فى القرية المصرية على نطاق واسع بحيث يتم تجميع عدد من الحيازات الصغيرة لتكوين حيازات أكبر فى حدود من ١٠ افدنة إلى ٢٠ فداناً. وتصلح هذه الحيازات المجمعة بهذه المساحات (أو أكثر منها) لإدخال التكنولوجيا الحديثة مما يتيح المجال ويخلق ظروفاً مواتية للتنمية الزراعية ويجب التفكير فى الكيانات المؤسسية التى ترعى عملية التجميع وتديره.

(٣/٢/١٣) البحث العلمى والإرشاد الزراعى :

ولكى تحقق هذه النماذج (الزراعة التعاقدية والتجميع الزراعى) نجاحاً فى التطبيق العملى يلزم دعم مراكز الأبحاث الزراعية والعلمية وزيادة إمكانياتها المالية والبشرية لتستطيع النهوض بأبحاثها الهادفة إلى زيادة الإنتاجية من المحاصيل والمنتجات الزراعية كما يتوجب إعادة إحياء دور الإرشاد الزراعى الذى سيقوم بنقل نتائج الأبحاث إلى المزارع.

جملة القول أنه إذا كان دور المجتمع المدنى فى إعانة ودعم غير القادرين على الكسب لازماً ومفيداً ،فإن إحداث تنمية شاملة ومستدامة للإقتصاد والمجتمع المصرى تؤدى إلى تحقيق معدلات نمو عالية لمدة طويلة من الزمن ترفع مستوى حياة المصريين بإستمرار وبسرعة وتقضى على الفقر فى محافظات وقرى الصعيد وغيرها لن يكون إلا باتنهاج نموذج التصنيع – إنتاج التكنولوجيا – التنمية وهذا هو الطريق الذى سلكته الدول الصناعية القديمة والجديده وقاد القطاع الخاص تطبيقه فيها.

ولكى ينجح هذا النموذج فى التطبيق العملى ويساهم فى حل المشكلات التى نتجت عن إنتهاج نموذج "الصناعة – إستهلاك التكنولوجيا – النمو" وأهمها إنخفاض معدلات النمو وانتشار الفقر، يلزم القيام بتهيئة مناخ الإستثمار من خلال توجيه الاستثمارات الحكومية فى البنية التحتية والأساسية للتصنيع مع مراعاة البعد المحلى في توزيع هذه الاستثمارات. ولكى يواكب القطاع الزراعي عصر النهضه والتنمية الشاملة يجب تمكين المستثمرين فى قطاع الزراعة من إدخال التكنولوجيا الحديثه، وعلى الدولة أن تتبني تشجيع الزراعة التعاقدية والتجميع الزراعى وتدعم مراكز البحوث الزراعية وأجهزة الإرشاد الزراعى وتزيل المعوقات أمام المستثمرين المحليين والأجانب حتى يمكن تحقيق أهداف التنمية الشاملة.